

Distr.: General
12 June 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أوجه انتباهكم إلى قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣)، الذي رحب فيه المجلس بما قرره الأمين العام من اتخاذ الترتيبات اللازمة لصيانة التعيين المادي للحدود الدولية بين العراق والكويت، كما أوصت بذلك لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت في الفرع العاشر (ج) من تقريرها (S/25811 و Add.1)، إلى حين وضع ترتيبات تقنية أخرى بين العراق والكويت لهذا الغرض. وقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت الترتيبات اللازمة في المنطقة المنزوعة السلاح السابقة إلى حين انسحابها في آذار/مارس ٢٠٠٣.

وفي أعقاب استفسار من حكومة الكويت، وجّه الأمين العام رسالة إلى حكومتَي الكويت والعراق في ١٣ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على التوالي، لإبلاغهما بأنه نتيجة لرحيل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت ولدواع أمنية، لم تتمكن الأمم المتحدة من معاينة أو صيانة التعيين المادي للحدود منذ آذار/مارس ٢٠٠٣. وكرر أيضا الإعراب عن التزامه التام بمواصلة الاضطلاع بمسؤوليته عملا بقرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣). وقد أوفدت بعثة تقييم ميداني، تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والحكومتين كليهما، إلى منطقة الحدود في الفترة من ١١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، كجزء من العمل التحضيري لمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية. ولم تنجح المحاولات اللاحقة التي بذلتها الأمم المتحدة لاتخاذ الترتيبات اللازمة، وذلك نتيجة لتأخر وقصور المساهمات في الصندوق الاستئماني للمشروع، فضلا عن عدم إزالة العقبات التي تعرقل مدى الرؤية بين الدعامات الحدودية، وهو ما كان يمثل إحدى توصيات بعثة التقييم الميداني.



وقد واصلت الأمم المتحدة متابعة المسألة، ولكنها اضطرت في عام ٢٠٠٩ إلى وقف مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية نتيجة لعدم إحراز تقدم فيه. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، وفي أعقاب زيارة للكويت قام بها رئيس وزراء العراق، دفعت حكومة العراق مساهمتها غير المسددة، البالغ قدرها ٦٠٠.٠٠٠ دولار، للصندوق الاستئماني. وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، طلبت اللجنة الوزارية العراقية الكويتية المشتركة استئناف صيانة التعيين المادي للحدود بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وفي ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، وافق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على طلب الممثلين الدائمين للعراق والكويت لدى الأمم المتحدة إعادة تنشيط مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية. وأوفدت بعثة تقييم ميداني ثانية، تضم ممثلين عن الأمم المتحدة والحكومتين كليهما، إلى منطقة الحدود في الفترة من ٤ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ لتحديث مفهوم العمليات ونطاق عمل الصيانة الميداني. وفي أعقاب اختيار شركات للخدمات الهندسية وخدمات المسح وإيفاد مراقبين تقنيين عراقيين وكويتيين، بدأت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ أعمال الصيانة الميدانية تحت إشراف موظفي الأمم المتحدة التقنيين.

ووفقاً لنطاق العمل، تألفت أعمال الصيانة الميدانية من إعادة جميع الدعامات والدعامات الفرعية الحدودية، والشواخص، ولوحات المسح، ولوحات اسم البلد إلى حالتها الأصلية، وإقامة دعامات إضافية إذا اقتضى الأمر ذلك. وقد أُجْز العمل في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر المرفق الأول - الجدول التي ترد فيها قوائم بالخدمات الهندسية وخدمات المسح المقدمة)، وهو التاريخ الذي كانت حكومتا الكويت والعراق قد أزالتا بحلوله جميع العوائق الموجودة بين الدعامات الحدودية. وتقوم الأمم المتحدة حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على مجموعات من خرائط المنطقة الحدودية، سيجري تسليمها إلى حكومتَي العراق والكويت إلى جانب جميع البيانات والمعلومات التقنية ذات الصلة.

وتماشياً مع الحكم ذي الصلة بهذا الموضوع من أحكام قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) أبلغني وزيراً خارجية العراق والكويت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ أن حكومتيهما وقّعتا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ مذكرة تفاهم تقضي بوضع ترتيب تقني ثنائي للتعيين المادي للحدود بين العراق والكويت (انظر المرفقين الثاني والثالث).

وفي ضوء إنجاز صيانة التعيين المادي للحدود الدولية بين العراق والكويت، ووضع ترتيب تقني ثنائي لذلك الغرض، لن يعود من المطلوب مَنّي اتخاذ الترتيبات اللازمة. ولذا، أعتبر أن مسؤولياتي بموجب قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) قد تم الاضطلاع بها. وتماشياً

مع قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها المالية ذات الصلة، ستعاد الأموال المتبقية، إن وجدت، مطروحا منها التكاليف الإدارية المنطبقة، من الصندوق الاستئماني لمشروع صيانة الحدود العراقية الكويتية إلى حكومتي العراق والكويت.

وأرجو أن توجهوا عناية أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقاتها للعلم واتخاذ أي إجراء يُرتأى أنه مناسب.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق الأول

خدمات المسح والخدمات الهندسية التي قُدمت أثناء العمل الميداني
لمشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية

المجموع	أرقام الدعامات	خدمات المسح	الدعامات والدعامات الفرعية
٩	٤٨ ألف، ٦٠ ألف، ٧٢ ألف، ٨١ ألف، ٨٢ ألف، ٨٤ ألف، ٨٥ ألف، ١٠٥ ألف، ١٠٥ ألف	أقيمت وجرى مسحها في المواقع القائمة	الدعامات الوسيطة
١٥	١٠ ألف - ١٥ ألف، ٤٦ ألف، ٤٧ ألف، ٥١ ألف، ٥٣ ألف، ٥٥ ألف، ٩٣ ألف، ٩٥ ألف، ٩٨ ألف، ١٠٢ ألف	أقيمت وجرى مسحها في مواقع جديدة	
١٤	٤٨ ألف، ٤٩ ألف، ٦٠ ألف، ٦٤ ألف، ٦٦ ألف، ٧٣ ألف، ٧٦ ألف، ٧٨ ألف، ٩٦ ألف، ١٠٤ ألف، ١٠٥ ألف، ١٠٥ ألف، ١٠٥ جيم، ١٠٥ دال	أقيمت وجرى مسحها في مواقع الدعامات الوسيطة القائمة	
١٥	١٠ ألف، ١٥ ألف، ٤٦ ألف، ٤٧ ألف، ٥١ ألف، ٥٣ ألف، ٩٣ ألف، ٩٥ ألف، ٩٨ ألف، ١٠٢ ألف	أقيمت وجرى مسحها في مواقع جديدة	الشواخص
١٧	٣، ٦، ٩، ٥٤، ٥٥، ٧٢، ٧٦، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩١ (٢)، ١٠٣، ١٠٤	أقيمت وجرى مسحها في مواقع الدعامات الرئيسية القائمة	
٣	٢٧، ٦٣، ٦٨	أقيمت وجرى مسحها	الدعامات الرئيسية
١٠٦		جرى مسحها	
١٨	١١، ١٢، ١٤، ١٦، ٢٠، ٣١، ٣٢، ٤٥، ٥٨، ٦١، ٧٦ (٢)، ٨٩ (٢)، ١٠٥ (٢)، ١٠٦ (٢)	أقيمت وجرى مسحها	الدعامات الإشارية
١٥٢		جرى مسحها	

المجموع	الكمية		الخدمات الهندسية
	مستبدلة	جديدة	
			الدعامات والشواخص
٣	٣		الدعامات الرئيسية
٢٤	٩	١٥	الدعامات الوسيطة
٤٦	٣١	١٥	الشواخص
١٨	١٨		الدعامات الإشارية
			استبدال/تركيب لوحات المسح

المجموع	الكمية		الخدمات الهندسية
	مستبدلة	جديدة	
٧٧	٧٤	٣	الدعامات الرئيسية
٢٤		٢٤	الدعامات الوسيطة
٤٦	٣١	١٥	الشواخص
١٦٠	١٦٠		الدعامات الإشارية
استبدال لوحات اسم البلد			
١٠٦	١٠٦		لوحة اسم العراق
١٠٦	١٠٦		لوحة اسم الكويت
المجموع	الطفيف	الشدديد	الإصلاح
٢٤	٢١	٣	الدعامات الرئيسية
٣	٣		الدعامات الإشارية

٢٠١٣/٠٣/٠٣	٢٠١٣/٠١/٢٩	٢٠١٣/٠١/١٥	٢٠١٢/١٢/١٧	٢٠١٢/١٠/١٥	الإجراء/التاريخ
٢٠١٣/٠٣/٢٨	٢٠١٣/٠٣/٠٦	٢٠١٣/٠١/٢٨	٢٠١٣/٠١/١٤	٢٠١٣/١٢/١٦	
					النشر والتخصير
					إعداد الإنشاءات الجاهزة والتنظيم
					المرحلة الأولى (التقييم والتصليحات الطفيفة)
					المرحلة الثانية (إقامة الدعامات ومسح موقع النظام العالمي لتحديد المواقع)
					المرحلة الثالثة (مسح الدعامات كما هي مقامة وطلاؤها)

المرفق الثاني

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

[الأصل: بالعربية]

انطلاقاً من رسالتكم الموجهة إلى دولة نوري كامل المالكي رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والتي تشيرون فيها إلى تطلع الأمم المتحدة لقيام الجانبين العراقي والكويتي بوضع ترتيبات ثنائية بين البلدين لمتابعة صيانة التعيين المادي للحدود في المستقبل، فقد أبحرنا توقيع مذكرة التفاهم مع دولة الكويت حول صيانة الدعامات الحدودية بشكل ثنائي.

أود أن أشيد بجهود معاليكم الحثيثة سعياً لتحقيق خطوات فاعلة في مسار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الخاصة بالحالة بين العراق والكويت. وبناء عليه، يسرني أن أعرب عن تقديرنا لما قام به فريق الأمم المتحدة المعني بصيانة العلامات الحدودية بين جمهورية العراق ودولة الكويت من جهود كبيرة وإنجاز ملموس على أرض الواقع تمثل في الانتهاء من عملية صيانة تلك العلامات وفق البرنامج الزمني المحدد والذي تم الاتفاق عليه من قبل جمهورية العراق ودولة الكويت. وقد قمنا من جانبنا بالتعاون الجاد والفاعل مع بعثتكم ومع الفريق الكويتي لإزالة كافة التجاوزات الحدودية التي تعيق صيانة تلك العلامات.

في الوقت الذي أرحب فيه بانتهاء أعمال التعيين المادي للحدود وفق الأحكام المذكورة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقاً للفقرة ١٠٥ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة رقم S/25811 الصادرة بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ والمعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣).

ونود أن نشير لمعاليكم أننا وقعنا مع ممثلكم الخاص في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الاتفاق الخاص باستلام مبالغ التعويضات المستحقة للمزارعين العراقيين تنفيذاً للقرار ٨٩٩ (١٩٩٤) وسنقوم بتوزيع هذه المبالغ لمستحقيها وإضافة مبالغ من الحكومة العراقية لهذا الغرض.

وفي الختام، نود أن نؤكد لمعاليكم على الجهود المبذولة لدعم ومساندة العراق للانتهاء من تنفيذ كافة الالتزامات المتبقية عليه والتي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت، ونأمل أن ينعكس ذلك في تقريركم المقبل إلى مجلس الأمن.

(توقيع) هوشيار زيباري

وزير خارجية جمهورية العراق

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الكويت

[الأصل: بالعربية]

بالإشارة إلى رسالتكم الموجهة إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، والتي تشيرون فيها إلى تطلع الأمم المتحدة لقيام دولة الكويت وجمهورية العراق بوضع ترتيبات ثنائية بين البلدين لمتابعة صيانة التعيين المادي للحدود في المستقبل.

أود أن أشيد بجهود معاليكم الحثيثة الرامية إلى تحقيق خطوات فاعلة في مسار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الخاصة بالحالة بين العراق والكويت، وبناء عليه، يسرني أن أعرب عن تقديرنا لما قام به فريق الأمم المتحدة المعني بصيانة العلامات الحدودية بين دولة الكويت وجمهورية العراق من جهود كبيرة وإنجاز ملموس على أرض الواقع تمثل في الانتهاء من عملية صيانة تلك العلامات وفق البرنامج الزمني المحدد والذي تم الاتفاق عليه من قبل دولة الكويت وجمهورية العراق، ولا يفوتني في هذا السياق أن أشيد بما أبداه الجانب العراقي من تعاون جاد وفاعل في إزالة كافة التجاوزات الحدودية التي كانت تعيق صيانة تلك العلامات.

وفي الوقت الذي نرحب فيه بانتهاء أعمال التعيين المادي للحدود وفقاً للفقرة ١٠٥ من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في الوثيقة رقم S/25811 الصادرة بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، والمعتمدة بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣)، نؤكد على ما ورد في الفقرة السادسة من القرار المذكور والتي تنص على الآتي:

يشدد ويؤكد من جديد على قراره بضمان حرمة الحدود الدولية المذكورة أعلاه التي أتمت اللجنة تخطيطها الآن بشكل نهائي والقيام حسب الاقتضاء باتخاذ جميع التدابير الضرورية لتحقيق هذه الغاية وفقاً للميثاق على نحو ما نصت عليه الفقرة ٤ من القرار رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والفقرة ٤ من القرار ٧٧٣ (١٩٩٢).

هذا ونود أن نشيد بتوقيع حكومة جمهورية العراق مع الأمم المتحدة بشأن الاتفاق الخاص باستلام مبالغ التعويضات المستحقة للمزارعين العراقيين تنفيذاً للقرار ٨٩٩ (١٩٩٤).

يسعدني أن أبلغ معاليكم بأنه قد تم بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٣ التوقيع على مذكرة تفاهم بإنشاء لجنة ثنائية فنية بين دولة الكويت وجمهورية العراق تتولى ترتيبات عملية صيانة

التعيين المادي للحدود بين الطرفين وذلك تحقيقا لما نصت عليه الفقرة التمهيديّة السابعة من منطوق قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣) والتي تهدف إلى وضع ترتيبات تقنية من أجل صيانة التعيين المادي للحدود بين البلدين مستقبلا.

وفي الختام نود أن نحدد حرص دولة الكويت واستعدادها التام لتقديم الدعم والمساندة التي يحتاجها العراق وصولا لالنتهاء من تنفيذ جميع الالتزامات المتبقية عليه والتي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالحالة بين العراق والكويت.

(توقيع) صباح خالد الحمد الصباح
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية